



ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95>



مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

أثر علم الحديث في تصويب الرواية التاريخية "دراسة تطبيقية"

م. د. د. بشار محمود عطوي

جامعة الانبار - كلية العلوم الإسلامية

bashar.mahmood@uoanbar.edu.iq

الملخص:

إن أهمية هذا البحث لكونه يتناول علمين من أعمدة التراث الإسلامي: علم الحديث، وعلم التاريخ، فالرواية التاريخية كثيراً ما اعتمدت في مصادرها على النقل، ما يجعلها عرضة للدخول غير المنقح من الأخبار الضعيفة أو المكذوبة أو المبالغ فيها، وهنا تبرز أهمية المنهج الحديثي، بما يتضمنه من قواعد صارمة في نقد الأسانيد والمتون، كأداة فعّالة في التمهيص والتحقيق، لذلك تُعاني كثير من الروايات التاريخية المتداولة في المصادر الإسلامية، القديمة منها والحديثة، من ضعف في التوثيق، أو اعتمادها على رواة مجهولين أو غير موثوقين، فلا بدّ من تمحيصها، وبيان صحتها من معوجها، وبيان أثر علم الحديث في الروايات التاريخية. الكلمات المفتاحية: الحديث، التاريخ، التراث، نقد المرويات المقدمه

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار بسيرته، ودعا بدعوته إلى يوم الدين . يُعد علم الحديث من أبرز العلوم الإسلامية التي نشأت لحفظ السنة النبوية وتمييز صحيحها من ضعيفها، وقد تطوّر بمنهج نقدي دقيق جعل من علماء الحديث رواداً في ميدان التوثيق والتحقيق، وقد تجاوز أثر هذا العلم حدود السنة النبوية إلى مجالات معرفية أخرى، منها علم التاريخ، الذي كثيراً ما تداخل مع الرواية الحديثية، لا سيما أن كثيراً من الوقائع التاريخية نُقلت مشافهة قبل تدوينها، وأسندت إلى رواة ومؤرخين من طبقات متفاوتة في الضبط والعدالة. ومن هنا تظهر أهمية دراسة العلاقة بين علم الحديث والتاريخ، وخصوصاً في مسألة تصويب الروايات التاريخية التي شابها التزييف أو الخلط أو المبالغة، حيث أسهمت قواعد الجرح والتعديل، ومنهج نقد الأسانيد والمتون، في كشف الكثير من الروايات الضعيفة أو الموضوعية التي تداولها بعض المؤرخين. ويعكس لنا أهمية الإسناد في هذه الفترة ما قاله نقاد الحديث وأئمة مثل محمد بن سيرين (ت ١١٠هـ) الذي رأى أن "الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"¹ .

أهمية البحث:

إن أهمية هذا البحث لكونه يتناول علمين من أعمدة التراث الإسلامي: علم الحديث، وعلم التاريخ، فالرواية التاريخية كثيراً ما اعتمدت في مصادرها على النقل، ما يجعلها عرضة للدخول غير المنقح من الأخبار الضعيفة أو المكذوبة أو المبالغ فيها، وهنا تبرز أهمية المنهج الحديثي، بما يتضمنه من قواعد صارمة في نقد الأسانيد والمتون، كأداة فعّالة في التمهيص والتحقيق .

أهداف البحث:

ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الدور الذي أدّاه علم الحديث في تصويب كثير من الروايات التاريخية، وتنقية سجل التاريخ الإسلامي من الأخبار غير الثابتة، مما يعزّز الفهم الصحيح للوقائع ويمنع تشكيل تصوّرات خاطئة عن الشخصيات أو الأحداث، كما أن البحث يُبرز الحاجة إلى التكامل بين المنهج الحديثي والمنهج التاريخي في الدراسات المعاصرة، ويعيد الاعتبار لأهمية الإسناد والتوثيق في الكتابة التاريخية .

مشكلة البحث:

تُعاني كثير من الروايات التاريخية المتداولة في المصادر الإسلامية، القديمة منها والحديثة، من ضعف في التوثيق، أو اعتمادها على رواة مجهولين أو غير موثوقين، أو حتى من تضخيم في الأحداث وتشويه للوقائع، مما أدى إلى تشكل تصورات غير دقيقة عن بعض مراحل التاريخ الإسلامي وشخصياته، وقد تساهل بعض المؤرخين، قديماً وحديثاً، في قبول الأخبار دون إخضاعها للنقد والتحقيق، بخلاف ما جرى عليه علماء الحديث من التشدد في قبول الروايات وفق ضوابط الإسناد والمتن. من هنا تبرز مشكلة هذا البحث في التساؤل التالي: إلى أي مدى يمكن أن يسهم علم الحديث، بمنهجه النقدي، في تصويب الروايات التاريخية، وتمييز الصحيح منها عن الضعيف أو الموضوع؟، ويتفرع من هذا السؤال الرئيس عدد من الإشكالات، مثل:

ما مظاهر الخلل في بعض الروايات التاريخية؟

كيف طبق علماء الحديث قواعدهم في نقد الأخبار التاريخية؟

وهل يمكن للمنهج الحديثي أن يكون مرجعاً في كتابة التاريخ الإسلامي المعاصر؟

الدراسات السابقة:

١- **مناهج المحدثين في نقد الروايات التاريخية للقرون الهجرية الثلاثة الأولى^٢.**

- تأليف: إبراهيم أمين الجاف الشهرزوري البغدادي

يُعد هذا الكتاب رسالة علمية ثم منشورة تقع في مجلدين، وهي من أهم الأعمال التي تناولت بشكل منهجي قواعد نقد الرواية التاريخية وكشف المكذوبات، يغطي الترابط بين تاريخ الراوي والرواية، الجرح والتعديل، العلل، وقواعد الترجيح والتعارض في السياق التاريخي.

٢- **أثر نقد المتن في الحكم على رواة الحديث: دراسة نظرية تطبيقية^٣.**

- تأليف: خالد بن منصور الدريس

- دراسة تفحص في أثر نقد المتن على تقييم الراوي وتنقية الروايات، من خلال تطبيق عملي على روايات مثل حديث معمر بن راشد وإسماعيل بن عياش.

٣- **الرواية التاريخية في أدبنا الحديث - دراسة تطبيقية^٤.**

- تأليف: حلمي محمد الفاوود

- دراسة تطبيقية تتناول الرواية التاريخية من منظور أدبي وتاريخي، وتعرض نماذج من التعامل النقدي مع الروايات، وتسعى إلى تصويب الروابط بين الواقعة والسرد.

"أثر علم الحديث في تصويب الرواية التاريخية - دراسة تطبيقية" تتميز عن الدراسات السابقة بأنها ليست فقط وصفاً لمنهج المحدثين، بل هي تطبيق مباشر على وقائع تاريخية، لإعادة تركيب الحدث التاريخي من خلال عدسة الحديث.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج النقدي التحليلي، فضلاً عن المنهج التطبيقي، لتحليل الروايات التاريخية الواردة في المصادر التاريخية، ومقارنتها بالروايات الحديثية، ونقدها وفق ضوابط علم الحديث.

الخطة المتبعة:

اقتضت خطة البحث أن تكون من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة:

المبحث الأول: مدخل نظري في علم الحديث والرواية التاريخية

المطلب الأول: مفهوم علم الحديث ومجالاته.

المطلب الثاني: تعريف الرواية التاريخية ومصادرها.

المطلب الثالث: الفروق المنهجية بين الرواية الحديثية والرواية التاريخية.

المبحث الثاني: قواعد المحدثين في نقد الروايات

المطلب الأول: شروط قبول الرواية عند المحدثين.

المطلب الثاني: أثر هذه القواعد في كشف الروايات الموضوعية أو الضعيفة تاريخياً.

المبحث الثالث: تطبيقات عملية - دراسة نماذج تاريخية.

وقد ختمت البحث بخاتمة بينت فيها أبرز النتائج التي توصلت اليها.

وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

البحث الأول: مدخل نظري في علم الحديث والرواية التاريخية

علم الحديث: هو العلم الذي اختص بنقل أقوال النبي ﷺ وأفعاله وصفاته، مع العناية الكبيرة بالسند والرواية والتمتن، وذلك بهدف التأكد من صحة ما نُقل، وقد طوّر العلماء عبر القرون منهجاً دقيقاً يميز الروايات الصحيحة من الضعيفة أو الموضوعية، من خلال التحقق من عدالة الرواية، وضبطهم، واتصال السند، وسلامة المتن من الشذوذ أو العلل .

أما الرواية التاريخية، فهي الأخبار المتعلقة بأحداث الماضي، سواء في زمن النبوة أو بعده، كالفترات والمعارك والفنن السياسية، وقد كتبها المؤرخون مثل الطبري وابن الأثير وغيرهم، لكنهم لم يكونوا ملتزمين دوماً بالضوابط الدقيقة التي وضعها المحدثون، ولهذا، دخلت في كتب التاريخ روايات فيها ضعف أو مبالغة أو حتى كذب .

المطلب الأول: مفهوم علم الحديث ومجالته:

الحديث لغة: حديث: اسم مفعول مأخوذ من مادة (ح د ث)، على وزن (فعيل) ك: (غسيل) و (حبيب) و (جريح) بمعنى محبوب، ومغسول ومجروح .

والحديث: هو الأمر الحادث، بمعنى الذي وقع مؤخراً، أو هو: ما كان غير موجود ثم كان، وعليه عبّر عنه بلفظ (الحديث) ليكون مقابلاً للقديم ، فالحديث ضد القديم، والحديث في معجم لسان العرب: الجديد من الأشياء، ضد القديم؛ ويُطلق على الكلام القليل والكثير؛ لأنه يحدث ومتجدد شيئاً فشيئاً، وجمعه أحاديث، كما أطلق (الحديث) ليكون دليل على كل ما أحدثه الإنسان من الكلام. فكلام الإنسان حادث^٦ .

واصطلاحاً: كل أثر وأُسند إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من كلام، فكل كلام نبوي جاء بعد قولنا : (قال رسول الله) أو (عن رسول الله) أو قول صحابي (سمعت رسول الله يقول) ... إلخ فهو حديث نبوي، وأما الحديث في اصطلاح العلماء، فهو: كل ما يضاف إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أقوال أو أفعال، أو تقريرات، أو وصفاً كان خُلُقياً أو خُلُقياً. ومعنى التقرير: أن يقول أحدٌ أمام الحبيب صلى الله عليه وآله وسلم كلاماً، أو أن يفعل فعلاً، فيسكت، ولا يُنكر ذلك؛ أو أن يبلّغه فيسكت عليه، فهذا السكوت يُعدُّ تقريراً ، يكتسب به الصفة الشرعية؛ لأنه عليه أفضل الصلاة والسلام ، لا يُقرُّ أمراً محرماً^٧ . فصفاته الخُلُقِيَّة، فكما جاء في كثير من الأحاديث: من كونه أبيض الوجه مُشرباً بحمرة، وأنه ليس بالطويل، ولا بالقصير، وأنه كان عند مشيه كأنما ينحطُّ من صبب؛ أي: مكان مُنحدر^٨ . وصفاته الخُلُقِيَّة، فكما ثبت من أنه عليه الصلاة والسلام جواداً، من أكرم الناس، وأشجعهم، متواضعاً سيما مع الفقراء، والأرامل، واليتامى وكان حليماً يعفو مع القدرة على العقوبة، وكان كما جاءت في الاحاديث خلقه القرآن، إلى غير ذلك من الصفات الحميدة والمكارم والأخلاق التي بعثه الله بها ليُتمها^٩ .

وفائدته: الاحتراز عن الوقوع في الخطأ في كل ما ينقل عنه صلى الله عليه وسلم، ومعرفة كيفية الاقتداء به في أقواله وأفعاله وصفاته؛ مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾^{١٠} .

إن علم الحديث له أهمية عظيمة حيث أقيم بنيانه منها :

١- حفظ الله هذا الدين من التحريف والتبديل ، فقد خصَّ الله هذه الأمة بالأسانيد، وميزت به الصحيح عن السقيم، لذلك كان الاسناد خصيصة لهذه الأمة دون غيرها من الأمم السابقة، ولهذا حُرِّفَت أديان الأمم السابقة لعدم اهتمامهم بالاسناد، ولولا علم الحديث والاسناد لاختلط الحديث المقبول من المردود وكذا الموضوع، وكان قد اختلط كلام الحبيب صلى الله عليه وسلم بكلام غيره^{١١} .

٢- أن هذا علم الحديث بيّن المنهج الذي سلكه الأئمة المتقدمون لإثبات الحديث ووتنقيحه من الوضع، بعد وضعهم القواعد والقرآن المحققة بالأحاديث، وكانت قواعد منضبطة، سلكوا بها طرق جمعت بين أمانتهم العلمية، والمنهج السليم، وإنما كان حرص علمائنا على تثبيت القواعد الحديثية التي بها عرفنا الحديث الصحيح من المعوج، وهو أن الحديث منزلته الثانية بعد القرآن، وما ينسب إلى نبي الله عليه أفضل الصلاة والسلام يقبل ويحتج به إذا كان صحيحاً مقبولاً خلا من الضعف، لكونه من النصوص الشرعية من سنة المصطفى صوات رب وسلامه وعليه التي هي بيان القرآن^{١٢} .

٣- أن قواعد علوم الحديث تجنب العلماء خطر الوعيد الشديد الذي يقع على من يتساهل في رواية الحديث وذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث المستفيض عنه: (من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين)^{١٣} وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث المتواتر: (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيُنَبِّئْهُ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)^{١٤} .

٤ - علم الحديث يفتح الطريق أمام الباحثين وطلبة العلم للتحقق من صحة الاسانيد، وبالتالي الغوص في معاني المتون وفهم مضمونها، ثم الاستشهاد بها في العلوم الشرعية المختلفة، إذ أن الاطمئنان إلى صحة الحديث يجعلنا نطمئن للاحتجاج به في الحلال والحرام^{١٥} .
وينقسم علم الحديث على قسمين:

١- علم الحديث رواية، علم يعرف به أقوال رسول الله وأفعاله وأحواله، وهو علم يشتمل على نقل ما أضيف إلى الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة^{١٦} .

٢- علم الحديث دراية، هو العلم الذي يشتمل على راوي الحديث ومرويه ، أي: المتن، من حيث قبوله أو رده أو أن يتوقف فيه، فهو يبحث في روايته وما تشتمل عليه من شروط، وما يرتبط به من أحكام حديثية، كما يبحث في الرجال وأحوالهم، ودرجاتهم من حيث القبول والرد، وما يتعلق به من الأحكام، وأما الثمرة المرجوة: فتتمثل في معرفة صحيح الحديث من مردوده، وكذا معرفة الحديث المقبول الذي يُعمل به في الاحكام الشرعية، أو يُفصل به حكم شرعي والرد المجل في القرآن، أو تخصيص ما جاء على وجه العموم في القرآن^{١٧} .

وكذا معرفة الحديث المردود يُعرف الحديث الباطل، أو الضعيف الضعف المحتمل الذي لا يُعمل به فيترك، لكي ينتبه إليه عامة المسلمين، ولا يحتجون به في الحلال والحرام، وإنما يكون العلم به في فضائل الاعمال فقط، وثمره هذا العلم هو الحفاظ على سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الدخيل^{١٨} . أن "علم مصطلح الحديث" هو مجموعة من القواعد الحديثية والمباحث المتعلقة بالإسانيد والمتون، أو براوي الحديث ومرويه، حتى يُقبل الحديث أو يُرد، التي بدأت التأسيس بهذه القواعد في منتصف القرن الأول الهجري حتى تكاملت، وميز الصحيح من السقيم بعد أن نضجت في أواخر القرن التاسع الهجري، فُحفظ حديث رسونا عليه افضل السلام وأزكى التحية من الكذب والتحريف، والتبديل، وهي تتصل بضبط الأحاديث سنداً وممتاً، وبيان حال الراوي والمروي ومعرفة قبول الحديث ورده، وكذا معرفة الضعيف، وناسخ الحديث ومنسوخه وما تفرع عن ذلك كله من العلوم الحديثية المتنوعة، وهذا ما يُسمى: "علم مصطلح الحديث"، أو "علم أصول الحديث"، أو "علم المصطلح"^{١٩} .

ونشأة علم الحديث مع نشأة الرواية بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، حيث اهتم بعض الصحابة بالاسناد، ثم جاء عصر التابعين وبعد وقوع فتنة مقتل سيدنا عثمان بن عفان بدأوا سألون عن الأسانيد ويفتشون وينقبون عن حال الراوي ومتى بدأ طلب الحديث، ومتى سمعه، وكيف أداه، وهل هو من اهل البدع أم من اهل السنة، لكثرة المبتدعة في زمنهم، فقد هيا الله عز وجل أناساً كان شغلهم الشاغل الدفاع عن حديث نبيهم عليه الصلاة والسلام، وخوفهم من أن يدخل في حديثه ما ليس منه، وكذا أن يخرج من حديثه ما هو منه فاجتهدوا أيما اجتهاد جزاهم الله عن المسلمين خير الجزاء^{٢٠} .

المطلب الثاني: تعريف الرواية التاريخية ومصادرها.

الرواية التاريخية: تعني بعبارة موجزة رواية الاحاديث وكذا الاخبار وما وقع تاريخياً والإخبار عنها بصور النقل المختلفة، مثل ما نُقل شفهيًا، ونقل كل ما هو موثق ، ونقل المكتوبات، وقد كانت في بداية الأمر منقول نقل شفهي ، وكان اعتمادهم على المحفوظ عندهم لقوة ذاكرتهم، ثم بعد ذلك إنتشر التدوين الرسمي أُضيف إلى المنقول الشفوي رواية الوثائق والرسائل المدونة، ثم رواية الكتب والمؤلفات وإسنادها إلى مؤلفيها بعد تحمّل روايتها بطرق التحمل مثل التحديث، والإخبار، السماع من الشيخ، وطريقة العرض، والإجازة، والمكاتبة، وغيرها من طرق التحمل والاداء، ومع كثرة التأليف دخل ميدان علم الحديث وروايته من هم ليسوا من أهله، ولذلك كانت الحاجة ملحة في النظر في تلك المرويات وتمييز صحيحها من سقيمها^{٢١} . والرواية التاريخية هي نقل أحداث ماضية وقعت في زمن سابق، تهدف إلى تصوير الوقائع التاريخية وتفسيرها من خلال السرد والنقل، سواء كان هذا النقل شفويًا أو مكتوبًا، وتُعد الرواية التاريخية من أهم الوسائل التي اعتمدها المؤرخون المسلمون وغيرهم في تدوين التاريخ، خاصة قبل ظهور المنهج التاريخي العلمي الحديث^{٢٢} .

وتشمل الرواية التاريخية:

- رواية الأحداث: مثل الغزوات، الفتوحات، الثورات، الحروب، المعاهدات، وغيرها .
- رواية الأشخاص: مثل أخبار الخلفاء، القادة، العلماء، والوجهاء .
- رواية الأحوال: كأوصاف الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والدينية، والثقافية في زمن معين^{٢٣} .

وتُروى الروايات التاريخية بأسلوبين:

- ١- الإسناد: كما هو الحال في كتب التاريخ الإسلامي القديمة مثل تاريخ الطبري، حيث تُذكر سلسلة الرواة .
- ٢- السرد المباشر: حيث تُروى الحكاية دون إسناد تفصيلي، وهذا شائع في كتب السير والتراجم المتأخرة^{٢٤} .

مصادر الرواية التاريخية:

تتقسم مصادر الرواية التاريخية إلى عدة أنواع، منها:

١- المصادر الشفهية:

- كانت الأساس في نقل التاريخ في العصور الأولى، خاصة في المجتمعات التي لم تكن تعتمد على التدوين .
- مثل الروايات التي تناقلها الصحابة والتابعين حول الفتوحات والسيرة النبوية .

٢- الكتب التاريخية:

- مثل "تاريخ الطبري"، "الكامل في التاريخ" لابن الأثير، و"البداية والنهاية" لابن كثير .
- تحتوي على روايات مسندة وغير مسندة، وفيها مادة غزيرة لكنها تحتاج إلى تمحيص وتدقيق .

٣- كتب السير والتراجم:

- مثل "سيرة ابن هشام"، و"طبقات ابن سعد"، و"الاستيعاب" لابن عبد البر .
- تقييد في الرواية التاريخية من خلال تراجم الشخصيات وأثرهم في الاحداث .

٤- الوثائق والمراسلات:

- تشمل الرسائل الرسمية، والعهود، والاتفاقات .

- تُعد من أهم الأدلة التاريخية الموثوقة عند توفرها .

٥- النقوش والآثار:

- مثل النقوش الحجرية والعملات والمباني القديمة .

- تُستخدم لدعم أو تصحيح الروايات التاريخية المدونة .

٦- مصادر غير اسلامية:

- مثل الروايات اليونانية، الرومانية، الفارسية، والقبطية، خاصة فيما يخص الأحداث المشتركة .

- تُستخدم للمقارنة والتحقق من صدق الروايات الإسلامية أحياناً .

المطلب الثالث: الفروق المنهجية بين الرواية الحديثية والرواية التاريخية.

الرواية الحديثية والرواية التاريخية تختلفان في منهجيهما من حيث الغاية وطريقة التعامل مع الخبر، فالرواية الحديثية تهدف إلى نقل السنة النبوية وضبطها بدقة، ولذلك اعتمد علم الحديث على إسناد كل رواية إلى راوٍ موثوق، مع دراسة حال كل راوٍ، ومدى ضبطه وعدالته، وشُرط في الرواية الاتصال والسلامة من الشذوذ والعلّة، لان الرواية الحديثية تبنى عليها احكام شرعية^{٢٥} .

أما الرواية التاريخية فغايتها نقل الأحداث الماضية وتوثيقها لفهم الواقع السابق، ولهذا كان المحدثون أكثر تساهلاً فيها، خاصة في جوانب السند والانقطاع، إذ تُروى كثير من الأخبار التاريخية دون إسناد متصل أو دون التحقق من الرواة كما هو الحال في كتب الطبري وابن الأثير، كما أن الرواية التاريخية قد تعتمد أحياناً على التحليل العقلي أو السياق السياسي لتفسير الحوادث، بخلاف الرواية الحديثية التي لا تُقبل بالعقل المجرد بل تُبنى على قواعد النقل^{٢٦} . ولهذا فرق علمائنا بين من يتشدد فيه من المرويات المروية وبين من تساهل فيها تبعاً لنوع ما يروى، فالأخبار التاريخية مما يُتساهل بها، ولا نعمل عليها القواعد الحديثية الصارمة، بخلاف ما إن كان حديث متعلقة بكلام النبي صلوات ربي وسلامه عليه، وكذا كلام الصحابة رضوان الله عليهم، لا بُدَّ من النظر في رجالها وتفحصهم من العدالة والضبط . ويلحق بهذا ما إذا كان مرتبطاً بثلب وتجريح أحد من علماء وأئمة الحديث ممن ثبتت عدالتهم أو تنقصهم وتدلّيس حالهم وأمرهم على العامة؛ لأن كل من تثبت ثقته وضبطه لا يقبل تضعيفه حتى يتبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير تضعيفه^{٢٧} . وكذا إذا كان الموضوع متعلق بأمر عقدي، او موضوع حلال وحرام ، فإنه لا بد من أن تثبت من روايته ومعرفة نقلته، ولا يؤخذ من هذا الباب إلا من الثقات الضابطين . أما إذا كان الخبر المروي لا يتعلق بالأحكام الشرعية - وإن كان واجبنا أن نتثبت في كل شيء- فإنه لا بُدَّ من التساهل فيه قدر الإمكان، قياساً على تسهّلنا في العلم بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال .ومما ينبغي أن ننبه عليه أنّ هذا التساهل فيما إذا كان روايه ضعيفاً ضعفاً متحتملاً كأن يكون مغفلاً أو كثير الخطأ، أو أن تأتي رواية مرسلّة أو منقطعة فهذه هي القاعدة التي عمّل بها في الحديث الضعيف في فضائل الاعمال والترغيب والترهيب، ولا يعني بذلك أن نتساهل في الأخبار التي رايها ساقط الاحتجاج به، كأن يكون كذاباً أو متهم بالكذب، أو ساقط العدالة، فمثل هذا لا نقبل منه صرفاً ولا عدلاً^{٢٨} وبناء على

ما تقدم إذا كانت الاخبار التاريخية ليس فيها تعلق بإثبات حكم شرعي أو نفيه كحليته وحرمة - فإن الأمر عند ذلك مختلف، فنقبل من الاحاديث الضعيفة المحتملة ما يقبل في سابقه، فيستشهد بها في فضائل الاعمال كما تقدم ذكره، لأنها من الممكن أن تشترك مع الاحاديث المقبولة في نفس الحادثة، وقد يُستدل بها على بعض الأمور الفرعية ونحاول ان نجتمع بينها و بين المرويات الأخرى الأقوى سنداً .يقول الكافي - هو محمد ابن سليمان ابن سعد الحنفي الكافي (ت ٨٧٩هـ) له معرفة باللغة والتاريخ والتفسير وعلوم أخرى: "يجوز للمؤرخ أن يروي في تاريخه قولاً ضعيفاً في باب الترغيب و الترهيب والاعتبار مع التنبيه على ضعفه، و لكن لا يجوز له ذلك في ذات الباري عز وجل و في صفاته ولا في الأحكام، و هكذا جوز رواية الحديث الضعيف على ما ذكر من التفصيل المذكور"^{٢٩}. ويقول الدكتور أكرم ضياء العمري: "أما اشتراط الصحة الحديثية في قبول الأخبار التاريخية التي لا تمس العقيدة والشريعة ففيه تعسف كثير، والخطر الناجم عنه كبير؛ لأن الروايات التاريخية التي دونها أسلافنا المؤرخون لم تُعامل معاملة الأحاديث، بل تم التساهل فيها، وإذا رفضنا منهجهم فإن الحلقات الفارغة في تاريخنا ستمثل هوة سحيقة بيننا، وبين ماضيها مما يولد الحيرة والضياع والتمزق والانقطاع، لكن ذلك لا يعني التخلي عن منهج المحدثين في نقد أسانيد الروايات التاريخية، فهي وسيلتنا إلى الترجيح بين الروايات المتعارضة، كما أنها خير معين في قبول أو رفض بعض المتون المضطربة أو الشاذة عن الإطار العام لتاريخ أمتنا، ولكن الإفادة منها ينبغي أن تتم بمرونة أخذين بعين الاعتبار أن الأحاديث غير الروايات التاريخية، وأن الأولى نالت من العناية ما يمكنها من الصمود أمام قواعد النقد الصارمة"^{٣٠}. وهذا التفرقة بين ما يتشدد فيه من الروايات متساهل فيه وهذا ما نلاحظه بشكل واضح في تصرفات الحافظ علي بن حجر رحمه الله في جمعه بين روايات الاحاديث في الكتاب المشهور فتح الباري، ففي الوقت الذي يرفض فيه روايات محمد بن إسحاق إذا روى بصيغة التمريض، وبلا تصريح، ورفضه لرواية عمر الواقدي، لأن أغلب العلماء تركوا حديثه، فضلاً عن غير هؤلاء من أهل الحديث والأخبار الذين ما عندهم رواية في كتب الحديث المعتمدة كعوانة والمدائني، فإنه يذكر روايتهم ويستشهد بها، ويستدل بهما في بعض التفاصيل الدقيقة، ويحاول الجمع بين روايتهم، ورواية غيرهم ممن هم أوثق منهم سناً وامتناً^{٣١}.

وهذا يدل على قبوله لمروياتهم في تخصصهم لعنايتهم بالسير والمغازي، وهذا منهج معتبر عند علماء الحديث وإن لم يقبلوا مروياتهم في الحلال والحرام، فهذا الحافظ ابن حجر يقول في ابن إسحاق: إمام أهل المغازي صدوق يدل^{٣٢}، ويقول عن عمر الواقدي: متروك مع سعة علمه^{٣٣}، ويقول في سيف بن عمر: ضعيف في الحديث، عمدة في التاريخ^{٣٤}، وهذا الذي ذكرت هو المنهج الذي سار ويسير عليه في توهين وتصحيح وترجيح ما ذكره من احاديثهم في أثناء طرحه للموضوعات التاريخية .

المبحث الثاني: قواعد المحدثين في نقد الروايات :

لما كانت سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم مهمة جداً نجد الصحابة رضوان الله عليهم حريصون على سماع وتلقي هذه الاحاديث وسماعها من الحبيب صلى الله عليه وسلم بدقة متناهية فواحدهم يتذكر ويستشعر الحديث " من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار " ، وقوله صلى الله عليه وسلم " من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين " أو أحد الكاذبين ، أو " أحد الكاذبين " - على إختلاف المرويات في ذلك .ثم إن هؤلاء الصحابة الأبرار من شدة حرصهم على سماع الاحاديث ربما واحدهم يلازم المصطفى صلى الله عليه وسلم ، كما فعل أبي هريرة رضي الله عنه، وكان يلزم النبي صلى الله عليه وسلم على ملء بطنه فقط .

وبعضهم ربما كان منشغلاً في دنياه لطب المعيشة والتكسب، ومع هذا لم يمنعه ذلك من سماع الاحاديث، فكانوا يتفقون فيما بينهم على التناوب في سماع الاخبار كما فعل سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، والقصة معروفة في صحيح البخاري حينما كان يناوب جار له من أهل الأنصار المجالس التي كان يجلسها الحبيب عليه افضل الصلاة وازكى التحية فيُسمع ما فاته وكذلك العكس^{٣٥} .

المطلب الأول: شروط قبول الرواية عند المحدثين:

لا بدُّ أن نُشير إلى الشروط المعتمدة التي وضعها أئمة الحديث المتقدمين وكذا المتأخرين في تقرير المنهج الذي ساروا عليه في تقديم للمرويات التاريخية، وما هي أهم العناصر التي اتخذوها من الكتب المتقدمة، وذلك قبل أفراد الحديث بالتدوين، ومن أهمها:

أ- العدالة: ويُعنى بها أن يكون راوي الحديث مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سليماً من أسباب الفسق، سليماً من خوارم المروءة^{٣٦}.

ب- الضبط: ويعنون به أن يكون الراوي غير مخالف للثقافت، ولا سيء الحفظ، ولا فاحش الغلط، ولا مغفلاً، ولا كثير الأوهام .

٢- بم تثبت العدالة؟ تثبت العدالة بأحد أمرين .

أ- إما بتتصيص معدلين عليها، أي أن ينص علماء التعديل أو واحد منهم عليها .

ب- وإما بالاستضافة والشهرة، فهناك من استفاضت شهرتهم، وذاع صيتهم من كثرة الثناء عليهم، فمثل هؤلاء لا يحتاج إلى من يُعدلهم، وذلك مثل أئمة المذاهب الاربعة المعتمدة وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة والأوزاعي وغيرهم^{٣٧} .

ومعرفة الراوي ضابطاً بموافقة مروياته مرويات الثقات الاثبات، فإن كان موافقاً لهم ف الغالب فهذا هو الضابط والمخالفة النادرة لا تضر بضبط الراوي فمن ذا الذي لا يُخطأ، فـن كثرت تلك المخالفة اختل ضبطه وسقط الاحتجاج بحديثه .
وهناك شروط أساسية يتبعها المحدثين للتحقيق من سلامة الرواية وهي:

١- اتصال السند:

يجب أن يكون كل راو في السند قد سمع الحديث من شيخه مباشرة، وأن يكون السند متصلًا من أوله إلى آخره .

٢- عدالة الرواة:

يجب أن يكون كل راو في السند موصوفًا بالعدالة، أي أن يكون مسلمًا، بالغًا، عاقلًا، سالمًا من أسباب الفسق وخوارم المروءة .

٣- ضبط الرواة:

يجب أن يكون كل راو في السند موصوفًا بالضبط، أي أن يكون متقنًا لما يرويه، سواء كان ذلك من حفظه أو من كتابه .

٤- سلامة السند والمتن من الشذوذ:

يجب أن لا يكون الحديث شاذًا، أي مخالفًا لما هو أرجح منه في سنده أو متنه .

٥- سلامة السند والمتن من العلة :

يجب أن يكون الحديث سالمًا من العلة، وهي سبب خفي يقدر في صحة الحديث، ويجعله غير مقبول^{٣٨} .

المطلب الثاني: أثر هذه القواعد في كشف الروايات الموضوعية أو الضعيفة تاريخياً.

إن القواعد الحديثية التي وضعها العلماء لضبط الرواية، مثل التثبت من الإسناد، ودراسة حال الرواة، ونقد المتن، كان لها أثر بالغ في كشف الروايات الموضوعية أو الضعيفة في كتب التاريخ، فهذه القواعد وفّرت منهجاً علمياً دقيقاً يمكن من خلاله التمييز بين الروايات الصحيحة والباطلة، حتى في غير مجال الحديث النبوي .

فعلى سبيل المثال، حين نجد رواية تاريخية تسرد حدثاً خطيراً أو غريباً دون إسناد، أو بإسناد فيه راوٍ معروف بالكذب أو بالضعف، فإن القواعد الحديثية تُسهم في الكشف عن زيف هذه الرواية أو على الأقل تضعف من قيمتها العلمية، كما أن نقد المتن من حيث مخالفته للثوابت التاريخية أو العقل أو النقل الموثوق، يُعد أداة منهجية قوية في كشف ما أُدرج في التاريخ من أكاذيب أو مبالغات .

وقد استفاد كثير من الباحثين من هذا المنهج في تصويب الروايات التاريخية، خاصة في موضوعات حساسة كحروب الردة، أو الفتوحات، أو مواقف الصحابة، حيث تسربت أخبار مذبذبة أو منحرفة تخدم أغراضاً مذهبية أو سياسية، وتم كشفها بفضل قواعد علم الحديث .

وتُعدُّ القواعد الحديثية أدوات حاسمة في كشف الأحاديث الموضوعية أو الضعيفة تاريخياً، حيث تساعد على تمييز الأحاديث الصحيحة من غيرها، مما يساهم في الحفاظ على جوهر الدين وسلامته تاريخه^{٣٩} .

أثر القواعد الحديثية في كشف الروايات الموضوعية أو الضعيفة:

- التدقيق في أسانيد الأحاديث:

تعتمد القواعد الحديثية على فحص سلسلة الرواة (الإسناد) للتأكد من اتصالها واتصاف الرواة بالعدالة والضبط، إذا تبين وجود انقطاع في السند أو ضعف في أحد الرواة، يتم الحكم على الحديث بالضعف أو الوضع .

٢- مقارنة المتن بالقرآن والسنة النبوية:

يتم فحص متن الحديث (مضمونه) ومقارنته بالنصوص القرآنية والأحاديث الصحيحة الثابتة، إذا كان هناك تعارض أو مخالفة، يتم الحكم على الحديث بالضعف أو الوضع^{٤٠} .

- النظر في قرائن الأحوال:

يتم دراسة الظروف التاريخية والاجتماعية التي ورد فيها الحديث، وكذلك سيرة الرواة وأحوالهم، هذه القرائن قد تكشف عن دوافع الوضع أو الضعف^{٤١} .

- تتبع طرق الرواية:

يتم تتبع طرق الرواية المختلفة للحديث الواحد، فإذا تبين أن هناك اختلافاً جوهرياً بين الروايات، أو أن أحدها أصح من الأخرى، يتم ترجيح الرواية الأصح والحكم على الأخرى بالضعف أو الوضع^{٤٢}.

- الاستعانة بقواعد الجرح والتعديل:

يعتمد علماء الحديث على قواعد الجرح والتعديل في تقييم الرواة، وهي قواعد تحدد معايير قبول رواية الراوي أو ردها، إذا كان الراوي موصوفاً بالكذب أو الغفلة أو غير ذلك من الصفات التي تضعف روايته، يتم الحكم على الحديث الذي يرويه بالضعف أو الوضع^{٤٣}.

أمثلة على أثر القواعد الحديثية:

حديث: " لو أحسن أحدكم ظنه بجر نفعه "

هذا الحديث يعد موضوعاً، حيث يخالف مبادئ التوحيد ويحث على عبادة الأبحار، وقد حكم عليه العلماء بالوضع استناداً إلى مخالفة المتن لأصول الشريعة⁴⁴.

حديث: " اختلاف أمتي رحمة: "

هذا الحديث أيضاً موضوع، حيث أن الاختلاف المذموم لا يمكن أن يكون رحمة، وقد حكم عليه العلماء بالوضع استناداً إلى مخالفة المتن للعقل والمنطق⁴⁵.

حديث: " حب الوطن من الإيمان: "

هذا الحديث يعد ضعيفاً، حيث أنه لا يوجد دليل شرعي على ربط حب الوطن بالإيمان، وقد حكم عليه بعض العلماء بالضعف استناداً إلى عدم ثبوته⁴⁶.

أهمية القواعد الحديثية:

- حماية الشريعة الإسلامية:

تساعد القواعد الحديثية في حماية الشريعة من التحريف والتزييف، وتضمن عدم إدخال ما ليس منها فيها.

- الحفاظ على تاريخ الإسلام:

تساهم القواعد الحديثية في الحفاظ على تاريخ الإسلام من التشويه والتزييف، وتضمن نقاءه وصفاءه.

- بناء الثقة في السنة النبوية:

تساعد القواعد الحديثية في بناء الثقة في السنة النبوية، وتضمن أن ما ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم هو من قوله وفعله.

- التحذير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة:

تساعد القواعد الحديثية في التحذير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وتوعية الناس بخطرهما⁴⁷.

الهدف الثالث: تطبيقات عملية □ دراسة نماذج تاريخية.

ان من أبرز ما يُظهر أهمية علم الحديث في تصحيح المسار التاريخي هو تطبيق قواعده النقدية على الروايات التاريخية المنتشرة في كتب السير والتواريخ، فالتاريخ الإسلامي، على الرغم من غناه وتنوع مصادره، لم يُجمع أو يُدوّن بنفس الضوابط الصارمة التي التزم بها المحدثون في نقل السنن، مما جعله عرضة للدسّ والتحريف، سواء عن طريق الغفلة أو الهوى أو التأثيرات السياسية والطائفية.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية النماذج التطبيقية التي تكشف لنا كيف يُمكن لعلم الحديث، بما يحمله من أدوات نقد الإسناد والمتن، أن يُسهم في تمييز الصحيح من المكذوبة وترجيح الروايات الثابتة على غيرها.

ولذلك، فإن عرض نماذج مختارة من الروايات التاريخية، وتحليلها وفق مناهج المحدثين، يُعد تطبيقاً عملياً يثبت أثر هذا العلم الشريف في تنقية الرواية التاريخية وتقديم تصور أكثر دقة ونزاهة عن أحداث الماضي.

الرواية الأولى: هل هناك صحة في خبر مقتل الحسين في الطبري: قال الطبري: "فمن ذلك مقتل الحسين رضوان الله عليه قتل فيها في المحرم لعشر خلون منه كذلك حدثني أحمد بن ثابت قال حدثني محدث عن إسحاق بن عيسى عن أبي معشر وكذلك قال الواقدي وهشام بن الكلبي وقد ذكرنا ابتداء أمر الحسين في مسيره نحو العراق وما كان منه في سنة ستين للهجرة ونذكر الآن ما كان من أمره في سنة إحدى وستين للهجرة وكيف كان مقتله"^{٤٨}.

وساق الأخبار كلها أو أكثرها من كتاب (خبر مقتل الحسين) للوط بن يحيى أبي مخنف! والعجيب أن كل ما ساقه الإمام الطبري ما بين الموضوع والضعيف لأن أغلبه جاء من طريق لوط بن يحيى أبي مخنف وغيره من الكذابين!، ولم يصح إلا مطلع المبحث وهو تأريخ مقتل الحسين^{٤٩}، والنتيجة أن كل ما في تاريخ الطبري في أخبار مقتل الحسين لم يصح منه ولا خبر واحد، بعد تطبيق قواعد الجرح والتعديل على رواياته. الرواية الثانية: قصة سقوط الحجر الأسود في عهد النبي ﷺ وإعادته بيده الشريفة:

وهو أن الكعبة تصدعت وسقط الحجر الأسود، فقام النبي ﷺ قبل البعثة وأعاد وضعه، قال الزهري: لما بلغ حبيب الله - صلى الله عليه وسلم - الحلم جعلت امرأة جمرة لتعطر بها الكعبة، فطارت شرارة منها في أحد ثياب الكعبة المشرفة فأحترقت فتم هدمها ثم أعادوا بنائها، فبلغوا موضع الركن فاختم أهل قريش في هذا الركن من الذي يضعه؟ فقالوا: تعالوا نتحاكم على أول من يخرج علينا، فخرج حبيب الله - صلى الله عليه وسلم - وهو صغير عليه وشاح فيه نمرة، فحكموه، فأمر بالركن فوضعه في ثوب واحد ثم أخذ رئيس كل قبيلة من قبائل قريش بطرف الثوب، ثم ارتقى الحبيب المحبوب فرفعوا إليه الركن فوضعه هو^{٥٠}.

نقد رواية الغرائق وبيان أثر علم الحديث في نقدها :

قال الطبري: حدثنا ابن بشار، قال ثنا محمد بن جعفر، قال ثنا شعبة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، قال: لما نزلت هذه الآية: (أفرأيتم اللات والعزى) قرأها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال: تلك الغرائق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى فسجد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال المشركون: بأنه لم يذكر آلهتكم بخير ابداً، فسجد المشركون معه، فأنزل الله: (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته) ... إلى قوله: (عذاب يوم عقيم)^{٥١}.

١. ذكر كلام الأئمة النقاد في هذه الرواية :

قال القاضي عياض: يكفيك أن هذا الحديث لم يذكره أحد من أهل الكتب المعتمدة الصحيحة، ولا رواه راوٍ عدل ضابط، بالسند الموصول، ومن حملت عنه هذه القصة من التابعين والمفسرين لم يذكرها أحد بسنده ولا رفعها إلى مصنف، وأكثر الطرق عنهم في ذلك منكرة واهية^{٥٢}.

وقال أيضا : وأما ما يرويه أهل الاخبار ، وأهل التفسير السبب في ذلك ما جرى على لسان حبيينا (عليه الصلاة والسلام) من ثنائه على ألهة أهل الشرك في سورة النجم فحديث باطل لا يصح فيه شيء نقلاً ولا عقلاً؛ لأن المدح هذا كفر بالله عز وجل، ولا يصح أن ننسب هذا على لسان المصطفى (صلى الله عليه وسلم) ولا يقوله حتى الشيطان، ولا يصح تسليط الشيطان على ذلك^{٥٣}.

وقال أيضا (رحمه الله تعالى) في تبين طرق الحديث ونقدها: اعلم أعزك الله أن هذا الحديث فيه إشكالين، الأول: في انكار وتوهين أصل الرواية، والثاني: على التسليم به، أما الاشكال الأول فيكفي أن هذا الحديث لم يخرج أحد من كتب السنة المعتمدة، ولا روي باسناد واحد صحيح، وإنما أعجب به أله التفسير والتاريخ، لأنهم كانوا يتولعون بكل خبر غريب يتلقوه من الكتب كل مقبول ومردود، قال البزار في توهينه للحديث وهذا لا نعلمه يروي عن الحبيب (صلى الله عليه وسلم) بإسناد فيه اتصال يصح بيانه، إلا ما رواه شعبة عن أبي بشر عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس على ما أظن، والأمر المشكوك في الأثر أن الحبيب (صلى الله عليه وسلم) كان في مكة ... وذكر القصة، ولم يذكر الحديث بسنده عن شعبة إلا أمية بن خالد، وغيره يرسله عن سعيد بن جبير. وإنما يعرف عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، فقد بين لك البزار رحمه الله أنه لا يعرف من طريق متصل يجوز بيانه، وهو ضعيف بلا شك وقد وقع الشك فيه الذي ذكرناه، الذي لا يوثق به ولا حقيقة معه. وأما مرويات التي يرويها الكلبي فلا ينبغي ذكرها إلا على سبيل الانتكار لشدة ضعفه وتكذيبه^{٥٤}.

وقال البيهقي: هذه القصة غير ثابتة من جهة النقل، ثم أخذ يتكلم أن رواة هذه القصة مطعون فيهم^{٥٥}.

وقال إمام الأئمة ابن خزيمة: إن القصة هذه من وضعها أهل الزندقة والكذب^{٥٦}.

وقال ابن كثير: قد ذكر كثير من المفسرين عند آية الحج (٥٢) قصة الغرائق ... ولكنها من طرق كلها مرسله، ولم أرها مسندة من وجه صحيح، والله أعلم^{٥٧}.

ثانياً: ذكر الرواية الصحيحة بدون قصة الغرائق:

حدثنا مسدد قال: حدثنا عبد الوارث قال: حدثنا أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس (رضي الله عنه): أن النبي (صلى الله عليه وسلم) سجد بالنجم، وسجد معه المسلمون والمشركون، والجن والإنس^{٥٨}.

وهنا تظهر الرواية الصحيحة التي أوردها الإمام البخاري في صحيحه، خالية من قصة الغرائق المكذوبة التي لا أصل لها.

وملخص كلام الأئمة النقاد الذي ذكرناه يتركز في تضعيف الرواية وبيان كذبها من جوانب:

من جهة الإسناد:

١. جميع الأسانيد الموصولة لهذه القصة ضعيفة لا تثبت، وقد بين أهل العلم أن روايتها إما مجهولون أو متروكون أو منقطع الإسناد بينهم .
٢. الأسانيد التي وردت متصلة ليست إلا من نسج أوهام بعض الرواة، ولا يعرف لها أصل صحيح في دواوين السنة المعتمدة.
٣. لم يثبت عن أحد من الحفاظ المعتمدين كالبخاري أو مسلم رواية هذه القصة بسند متصل صحيح.

من جهة المتن :

١. متن القصة يناقض صريح القرآن الكريم في قوله تعالى: (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى)^{٥٩} فدل ذلك على بطلان مضمونها بيقين، كما أنه يخالف الرواية الصحيحة الثابتة في صحيح البخاري التي وردت خالية من قصة الغرائق المكذوبة، مما يؤكد أن أصل القصة مدسوس لا يمت إلى السنة الصحيحة بصلة.
 ٢. ولو افترضنا سلامة السند، فإن متن القصة مردود لاستحالاته عقلا وشرعا ، إذ يمتنع أن يمدح النبي (صلى الله عليه وسلم) آلهة قريش، وهو المؤيد بالوحي والعصمة من الله تعالى.
- علل الحديث من كلام الأئمة النقاد :

علة الأولى: الإرسال

الرواية التي أوردها الطبري تنتهي عند سعيد بن جبير، وهو من التابعين، فالسند بذلك يكون مراسلا.

علة الثانية: التفرد ومخالفة الثقات الشذوذ:

ذكر البزار أن الإسناد المتصل الوحيد في هذه الرواية هو ما تفرد به أمية بن خالد عن شعبة^{٦٠}.

الذاتية

بعد استعراض المفاهيم الأساسية لعلم الحديث ومناهجه النقدية، وتحليل عدد من النماذج التطبيقية للروايات التاريخية، يتبين أن علم الحديث لم يكن مجرد إطار لضبط الرواية الدينية فحسب، بل كان منهجاً علمياً دقيقاً أسهم بصورة جوهرية في تصويب الرواية التاريخية وتقيتها من الوهم والتحريف. فقد أرسى المحدثون قواعد راسخة في نقد السند والمتن، مكنت الباحثين من التمييز بين الصحيح والضعيف، وبين الثابت والمدسوس، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الدراسات التاريخية التي تعتمد على الرواية النقلية بوصفها مصدراً أساساً.

وأظهرت الدراسة التطبيقية أن توظيف أدوات علم الحديث—مثل الجرح والتعديل، ودراسة الاتصال والانتقاع، وموازنة المتن، وعرضها على القواعد الشرعية والحقائق الثابتة—يتمكّن الباحث من إعادة بناء الحدث التاريخي بصورة أقرب إلى الحقيقة، ويقلّل من مساحة الخلاف والاضطراب في سرد الوقائع. كما برز من خلال النماذج المدروسة أن كثيراً من الإشكالات التاريخية إنما نشأت من اعتماد روايات ضعيفة أو غير منقّحة، وهو ما يؤكد الحاجة الملحة إلى دمج المنهج الحديثي في الدراسات التاريخية المعاصرة.

وفي ضوء ما سبق، توصي هذه الدراسة بضرورة تعزيز التكامل بين المؤرخين والمحدثين، وتشجيع الباحثين على اعتماد المناهج النقدية الأصيلة في تحقيق الأخبار، بما يسهم في إنتاج معرفة تاريخية أكثر دقة وموضوعية. كما تدعو إلى توسيع الدراسات التطبيقية التي تُظهر أثر علم الحديث في تصحيح المسار المعرفي للتاريخ الإسلامي عبر مختلف العصور.

وبذلك، يتأكد أن علم الحديث يمثل حجر الزاوية في ضبط الرواية التاريخية وحماية التراث الإسلامي من التحريف، وأن الإفادة منه ليست خياراً علمياً، بل ضرورة بحثية لكل من يتناول التاريخ الإسلامي رواية وتحقيقاً.

المصادر والمراجع

أ - حرف الألف

١. الجرجاني، علي بن محمد: رسالة في أصول الحديث. تحقيق: (طبعة متداولة بدون بيانات تفصيلية). بيروت: دار الكتب العلمية، بدون تاريخ.

٢. الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد الهروي: تهذيب اللغة. تحقيق: محمد عوض وحسين مخلوف. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١.

٣. ابن الأثير، علي بن محمد: النهاية في غريب الحديث. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١.

٤. ابن القيم، محمد بن أبي بكر الجوزية: إغاثة اللهفان من مصادب الشيطان. تحقيق: محمد حامد الفقي. القاهرة: مكتبة السلفية، ١٩٧٠.

٥. ابن حبان، محمد بن حبان البستي: الثقات. بيروت: دار الفكر، ١٩٧٥.
٦. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي: تقريب التهذيب. تحقيق: محمد عوامة. بيروت: دار الرشيد - مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦.
٧. تهذيب التهذيب. بيروت: دار الفكر، ١٩٨٤. طبقات المدلسين. تحقيق: عاصم القريوتي. الرياض: دار العاصمة، ١٩٨٣.
٨. ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد. شرح علل الترمذي. تحقيق: همام سعيد. عمان: دار النفائس، ١٩٨٧.
٩. ابن صامل السلمي، محمد بن صامل: منهج نقد الروايات التاريخية. جدة: دار البشير، ٢٠٠٣.
١٠. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن: معرفة أنواع علوم الحديث. تحقيق: نور الدين عتر. دمشق: دار الفكر، ١٩٩٣.
١١. ابن منظور، محمد بن مكرم الأنصاري الرويفعي: لسان العرب. بيروت: دار صادر، ١٩٩٤.
١٢. البوطي، محمد سعيد رمضان: فقه السيرة النبوية مع موجز لتاريخ الخلافة الراشدة. بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٥.
١٣. البقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر: النكت الوفية بما في شرح الألفية. تحقيق: عبد الرحمن العثيمين. الرياض: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٧.
- ب - حرف الباء - التاء - الثاء
١٤. البغدادي، أحمد بن علي الخطيب: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. تحقيق: محمود الطحان. المدينة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٣ هـ.
١٥. الترمذي، محمد بن عيسى: السنن. بيروت: دار إحياء التراث العربي، طبعة مشهورة.
١٦. التبراني، جهاد: مائة من عظماء أمة الإسلام غيروا مجرى التاريخ. بيروت: دار التقوى، ٢٠١٣.
- ج - حرف الجيم - الحاء - الخاء
١٧. الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز. القاهرة: الهيئة المصرية العامة، ١٩٩٢.
- د - حرف الدال - ذ - ر
١٨. الرّبدي، مرتضى بن محمد الحسيني: تاج العروس من جواهر القاموس. الكويت: وزارة الإعلام، ١٩٦٥-٢٠٠١.
١٩. السباعي، مصطفى بن حسني: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي. بيروت: المكتبة الإسلامي، ١٩٨٩.
٢٠. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث. تحقيق: علي حسين علي. القاهرة: مكتبة السنة، ٢٠٠٣.
٢١. الغاية في شرح الهداية في علم الرواية. الرياض: دار الهجرة، ١٩٩٨.
- س - ش - ص - ض
٢٢. الصنعاني، رضي الدين الحسن: الموضوعات. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٥.
- ط - ظ - ع
٢٣. عتر، نور الدين: منهج النقد في علوم الحديث. دمشق: دار الفكر، ١٩٩٧.
٢٤. العمري، أكرم ضياء: السيرة النبوية الصحيحة. الرياض: مكتبة العلوم والحكم، ١٩٩٥.
٢٥. العوني، حاتم بن عارف: بيان الحد الذي ينتهي إليه أهل الاصطلاح والنقد في علوم الحديث. مكة: دار أجياد، ٢٠٠٤.
- ف - ق - ك
٢٦. الفراهيدي، الخليل بن أحمد: كتاب العين. تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٨٨.
٢٧. الفالوذة، حمد إلياس عبد الرحمن: الموسوعة في صحيح السيرة النبوية. بيروت: دار المعرفة، ٢٠١٠.
٢٨. محمد بن صالح العثيمين: مصطلح الحديث. الرياض: مكتبة ابن الجوزي، ٢٠٠٢.
٢٩. محمود الطحان: تيسير مصطلح الحديث. الرياض: مكتبة المعارف، ٢٠٠٠.
- ل - م - ن
٣٠. النووي، يحيى بن شرف: شرح صحيح مسلم. بيروت: دار إحياء التراث العربي، طبعة مشهورة.
٣١. الطبري، محمد بن جرير: تاريخ الرسل والملوك. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٠.
- و - هـ - ي

٣٢. الهروي القاري، نور الدين الملا: الأنوار في شمائل النبي المختار. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٦، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠.
٣٣. أبو شُهبة، محمد بن محمد بن سويلم: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٨٥.
٣٤. ابن مطر، محمد بو ياسر: علم الرجال: نشأته وتطوره. الرياض: دار العلوم، ١٩٩٩.
- ثانياً: كتب الحديث الصحيحة:
٣٥. البخاري، محمد بن إسماعيل: صحيح البخاري. تحقيق: محمد زهير الناصر. بيروت: دار طوق النجاة، ٢٠٠٢.
٣٦. مسلم بن الحجاج.: صحيح مسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١.

¹ ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: الخطيب البغدادي، ٢/٢٠٠.

² <https://tariq-library.com/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%87%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AF%D8%AB%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%86%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84/>

³ https://www.noor-book.com/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A3%D8%AB%D8%B1-%D9%86%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B1%D9%88%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9-pdf?utm_source=chatgpt.com

⁴ https://almoqtabas.com/ar/publications/view/26800509188956538?utm_source=chatgpt.com

^٥ ينظر: كتاب العين: عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، ٣/١٧٧، وتهذيب اللغة: الأزهرى الهروي، أبو منصور، ٤/٢٣٤، والقاموس الفقهي لغة واصطلاحاً: الدكتور سعدي أبو حبيب، ١/٨٩.

^٦ ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل، ٣/٢٥٣، ولسان العرب: ابن منظور الأنصاري الرويفعي، ٢/١٣٣، وتاج العروس من جواهر القاموس: مرتضى، الزبيدي، ٥/٢٠٨.

^٧ ينظر: شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر: نور الدين الملا الهروي القاري، ١/١٥٦، ومصطلح الحديث: محمد بن صالح، ١/٥، والمقرب في بيان المضطرب: أحمد بن عمر بن سالم، ١/٣٧.

^٨ ينظر: أصول الحديث عند الإمام أبي حنيفة: أحمد يوسف أبو حلبية، ١/٦.

^٩ ينظر: الأنوار في شمائل النبي المختار: أبو محمد الحسين بن مسعود، ١/٢٨٥.

^{١٠} [الأحزاب: ٢١].

^{١١} منهج النقد في علوم الحديث: الدكتور نور الدين عتر، ١/٣٤.

^{١٢} منهج النقد في علوم الحديث: الدكتور نور الدين عتر، ١/٣٤.

^{١٣} صحيح مسلم: مقدمة الإمام مسلم رحمه الله، بَابُ وَجُوبِ الرَّوَايَةِ عَنِ النَّبَاتِ، وَتَرْكِ الكَذَّابِينَ، ٨/١.

^{١٤} صحيح البخاري: كتاب العلم، بَابُ إِثْمِ مَنْ كَذَّبَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ٣٣/١ برقم (١٠٧).

^{١٥} منهج النقد في علوم الحديث: الدكتور نور الدين عتر، ١/٣٥.

^{١٦} ينظر: اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف، ١/٢٣٠، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث: محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة، ٨/١.

^{١٧} ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث: ابن الصلاح، ١/٧٢، والنكت الوفية بما في شرح الألفية: برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، ١/٥.

- ١٨ ينظر: تيسير مصطلح الحديث: محمود طحان النعيمي، ١/١١٢.
- ١٩ ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث: لابن الصلاح، ٦/١ - ٧، والنكت الوفية بما في شرح الألفية: برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، ٥/١.
- ٢٠ ينظر: بَيَانُ الْحَدِّ الَّذِي يَنْتَهِي عِنْدَهُ أَهْلُ الْأَصْطِلَاحِ وَالتَّقْدُّ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ، د. الشريف حاتم بن عارف بن ناصر العونى، ٥/١.
- ٢١ منهج نقد الروايات التاريخية، محمد بن صامل السلمي، ١٠ - ١١ / ١.
- ٢٢ ينظر: مائة من عظماء أمة الإسلام غيروا مجرى التاريخ: جهاد التُّرْبَانِي، ١/٢٨٤.
- ٢٣ ينظر: فقه السيرة النبوية مع موجز لتاريخ الخلافة الراشدة: حَمْدُ سَعِيدِ رَمْضَانَ الْبُوطِي، ١/٣٦٩.
- ٢٤ ينظر: مائة من عظماء أمة الإسلام غيروا مجرى التاريخ: جهاد التُّرْبَانِي، ١/٢٦٩.
- ٢٥ ينظر: فتح المغيب بشرح الفية الحديث للعراقي: للسخاوي، ١/٢٨.
- ٢٦ ينظر: السِّيْرَةُ النَّبَوِيَّةُ الصَّحِيحَةُ مُحَاوَلَةٌ لِتَطْبِيقِ قَوَاعِدِ الْمُحَدِّثِينَ فِي نَقْدِ رَوَايَاتِ السِّيْرَةِ النَّبَوِيَّةِ: د. أكرم ضياء العمري، ١/١٢.
- ٢٧ تهذيب التهذيب: لابن حجر العسقلاني، ٧/٢٧٣.
- ٢٨ ينظر: شرح علل الترمذي: لابن رجب الحنبلي، ١/٤٠١.
- ٢٩ ينظر: المختصر في علوم التاريخ، ١/٣٢٦.
- ٣٠ السِّيْرَةُ النَّبَوِيَّةُ الصَّحِيحَةُ مُحَاوَلَةٌ لِتَطْبِيقِ قَوَاعِدِ الْمُحَدِّثِينَ فِي نَقْدِ رَوَايَاتِ السِّيْرَةِ النَّبَوِيَّةِ: د. أكرم ضياء العمري، ١/٢٧.
- ٣١ ينظر: تحرير أحكام ابن حجر في تقريبه، ١/٣١٢.
- ٣٢ طبقات المدلسين: لابن حجر العسقلاني، ١/٥١.
- ٣٣ تقريب التهذيب: لابن حجر العسقلاني، ٢/١٩٤.
- ٣٤ تقريب التهذيب: لابن حجر العسقلاني، ٢/٣٤٤.
- ٣٥ ينظر: مناهج المحدثين: سعد بن عبد الله الحميد، ١/٢.
- ٣٦ ينظر: الغاية في شرح الهداية في علم الرواية: للسخاوي، ١/١١٩.
- ٣٧ ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث: لابن الصلاح، ١/٢١٣.
- ٣٨ ينظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية: للبقاعي، ١/٢٨، ومصطلح الحديث: محمد بن صالح، ١/١٣.
- ٣٩ ينظر: شرح علل الترمذي: لابن رجب الحنبلي، ١/٢٢٣، والنكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر العسقلاني، ١/٣٥.
- ٤٠ ينظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: مصطفى بن حسني السباعي، ١/٣٩٥.
- ٤١ ينظر: رسالة في أصول الحديث: الجرجاني، ١/٨٩.
- ٤٢ ينظر: التعليقات البازية على نزهة النظر شرح نخبة الفكر: علي بن حسين بن أحمد، ١/٥٣.
- ٤٣ ينظر: السنة في مواجهة الأباطيل: محمد طاهر بن حكيم، ١/٩٠.
- ٤٤ ينظر: إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان: لابن القيم الجوزية، ١/٢١٥.
- ٤٥ ينظر: الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى: نور الدين الملا الهروي القاري، ١/٨٤.
- ٤٦ الموضوعات: رضي الدين الحسن الصنعاني، ١/٥٣ برقم (٨١).
- ٤٧ ينظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية: للبقاعي، ١/٣٠، وعلم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع: بو ياسر محمد بن مطر، ١/١٦.
- ٤٨ تاريخ الرسل والملوك: للطبري، ٣/٣٠٥.
- ٤٩ تاريخ الرسل والملوك: للطبري، ٣/٣٠٥.
- ٥٠ الموسوعة في صحيح السيرة النبوية: حمد إلياس عبد الرحمن الفالوذة، ١/١٣٠.
- ٥١ تفسير الطبري: ١٨ / ٦٦٦
- ٥٢ فتح الباري: ٨ / ٥٥٨

^{٥٣} تحفة الاحوذى: ٣ / ١٣٥

^{٥٤} ينظر: تفسير القرطبي، ١٢ / ٨٢

^{٥٥} فتح القدير: ٣ / ٥٤٦

^{٥٦} فتح القدير: ٣ / ٥٤٦

^{٥٧} تفسير ابن كثير: ٥ / ٣٨٧

^{٥٨} صحيح البخاري ٢ / ٤١ رقم الحديث ١٠٧

^{٥٩} سورة النجم: آية ٣.

^{٦٠} تفسير القرطبي، ١٢ / ٨٢